



ECSS

المركز المصري

للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية



13 مارس 2024

أسبوع
الإصلاح الاقتصادي

183
393%
7178
5388

إصدار
إسبوعي



المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES





المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون

أحمد بيومي

بسنت جمال

آية حمدي

محمد صبري

أسماء رفعت

أسماء فهمي

سالي عاشور

أمل إسماعيل

د. عمر الحسيني

مصطفى عبد الله

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة
+20226905862 | +20226905862 | +20226905863

    /ecsstudies

www.ecss.com.eg

المحتويات

أبرز قضايا
الأسبوع

6

تقديم

5

مقالات
تحليلية

25

معلومة
مصورة

24

تقديم

على الرغم من التحديات الإقليمية والعالمية، تواصل مصر مسيرة الإصلاحات الاقتصادية بثبات، إيماناً منها بقدرة هذه الإصلاحات على تحقيق الاستقرار والنمو على المدى الطويل. ففي الأيام الأخيرة، شهدت مصر عددًا من التطورات المهمة على الصعيد الاقتصادي، كان من أبرزها قيام البنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة 600 نقطة أساس وتحديد سعر الصرف وفقًا لآليات السوق في اجتماع استثنائي. وعلى الصعيد الإقليمي، تُهدد الحرب في السودان بأكبر أزمة جوع في العالم، وتُدرك مصر خطورة هذه الأزمة، وتعمل على مساعدة السودان في تجاوز هذه المحنة. أما على الصعيد العالمي، يؤكد البنك الدولي أن سد الفجوة بين الجنسين قد يرفع الناتج المحلي العالمي أكثر من 20%. وتُقدم نشرة اليوم إنفوجراف يوضح رحلة تحرير سعر الصرف من عام 2016، بالإضافة إلى مقالين عن تحرير سعر الصرف وجهود الحكومة المصرية لضبط الأسعار قبل شهر رمضان. وتُظهر هذه التطورات التزام الحكومة المصرية بإجراء إصلاحات اقتصادية جريئة، حتى وإن كانت صعبة في بعض الأحيان. ونجد أن هذه الإصلاحات تهدف إلى تحقيق الاستقرار والنمو على المدى الطويل، وتحسين حياة المواطنين.



أبرز قضايا الأسبوع

”

تشهد الساحة الاقتصادية المصرية حراكًا ملحوظًا يطفئ عليه التفاؤل بسبب الإصلاحات الاقتصادية. فمحليًا، فوجئ الجميع بقيام البنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة 600 نقطة أساس وترك سعر الصرف لآليات السوق في اجتماع استثنائي، تزامنًا مع تأمين قرض صندوق النقد الدولي، وأدت تلك الإصلاحات إلى الإفراج عن بضائع بقيمة 6 مليارات دولار، تراكمت خلال الأشهر الماضية بسبب أزمة نقص العملة الأجنبية. وبينما تنصدر هذه الأخبار المشهد الاقتصادي، تتجه الأنظار إلى الأسابيع القادمة لمعرفة كيفية تفاعل الأسواق مع هذه التطورات، وتأثيرها على مسار الاقتصاد المصري. في هذه النشرة، سنناقش هذه الأخبار بمزيد من التفصيل، ونقدم تحليلًا للتوقعات المستقبلية للاقتصاد.

“

أحداث محلية



المعاملات الخارجية

- المركزي المصري يرفع أسعار الفائدة 600 نقطة أساس في اجتماع استثنائي

رفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة بواقع 600 نقطة أساس في اجتماع استثنائي يوم 6 مارس لكبح جماح التضخم، بحسب بيان

صحفي نشر على الموقع الإلكتروني للبنك. وزاد بذلك البنك المركزي أسعار الفائدة بإجمالي 1900 نقطة منذ مارس 2022 عندما بدأ في تخفيض سعر صرف الجنيه من مستوى 15.7 جنيه للدولار. وأضاف المركزي في البيان، أنه من المتوقع أن يتخطى التضخم المعدل المستهدف والمعلن من قبل البنك المركزي المصري البالغ 7% في المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2024. وبلغت أسعار عائد الإيداع والإقراض في مصر لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي 27.25%، 28.25% و 27.75%، على الترتيب. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم ليصل إلى 27.75%.

• سعر الجنيه المصري ينخفض لمستوى قياسي عقب رفع الفائدة المفاجئ

سمح البنك المركزي المصري بتخفيض سعر صرف الجنيه لأول مرة منذ أكثر من 14 شهرًا مقابل الدولار الأميركي، عقب الخطوة المفاجئة برفع أسعار الفائدة بنحو 600 نقطة أساس يوم 6 مارس في اجتماع استثنائي. وبلغ متوسط سعر الصرف 49.45 جنيه لكل دولار في أكثر من 10 بنوك مصرية بحلول الساعة 1500 بتوقيت القاهرة، وما يمثل ارتفاعًا في سعر الدولار مقابل الجنيه بنسبة 60%. والتراجع القياسي لسعر العملة المحلية في مصر، يعد الأحدث منذ يناير 2023. كان البنك المركزي المصري سمح بتخفيض قيمة الجنيه ثلاث مرات منذ أوائل عام 2022، مما أدى إلى خسارة نصف قيمته مقابل الدولار.

• بنكا «الأهلي» و «مصر» يطرحان شهادات ادخار بعائد قياسي 30% للسنة الأولى

قرر بنك «مصر» و«الأهلي»، أكبر مصرفين حكوميين في البلاد، طرح شهادات ادخار لمدة 3 سنوات بعائد قياسي 30% سنوياً للعام الأول، و25% للعام الثاني، و20% للعام الثالث، بعد وقتٍ قصير من رفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة بواقع 600 نقطة أساس في اجتماع استثنائي يوم 6 مارس لكبح جماح التضخم. وأشار البنك الأهلي أيضًا إلى تعديل سعر العائد على الشهادات البنائية المتناقصة 3 سنوات، بدورية صرف العائد شهرياً، لتصبح بعائد سنوي 26% للعام الأول، و22% للعام الثاني، و18% للعام الثالث للإصدارات الجديدة بدءاً من اليوم. ومع الرفع اليوم، يكون البنك المركزي زاد أسعار الفائدة بإجمالي 1900 نقطة منذ مارس 2022 عندما بدأ بتخفيض سعر صرف الجنيه من مستوى 15.7 جنيه للدولار.

• بنوك مصر توقف دعم الصناعة بالفائدة المخفضة بطلب من «المركزي»

علقت بنوك مصر منح تمويلات جديدة ضمن مبادرة الصناعة ذات الفائدة المخفضة البالغة 11% التي تدعمها وزارة المالية، بسبب ارتفاع تكلفة الأموال على الموازنة العامة للدولة. وفي مارس 2023، أصدر البنك المركزي المصري تعليمات للقطاع المصرفي بشأن مبادرة تمويل الشركات والمنشآت من القطاع الخاص العاملة في الأنشطة الصناعية والزراعية لدعم القطاعات الإنتاجية بشريحة تمويلية قيمتها



150 مليار جنيه، وبسعر عائد متناقص يبلغ 11%، مقابل أسعار الفائدة على الإقراض البالغة 22.25%.

• رئيس بحوث هيرميس: البنوك الصغيرة في مصر تحمل فرصًا كبيرة للنمو والاستثمار

رجح أحمد شمس الدين، رئيس قطاع البحوث في شركة «إي إف جي هيرميس القابضة»، أن يكون قطاع البنوك في مصر أحد القطاعات الجاذبة للاستثمار لما يحمله من فرص نمو كبيرة. وأضاف أنه حتى بعد تحرير سعر صرف الجنيه المصري المرتقب، ستظل الملاحة المالية للبنوك جيدة جدًا خاصة البنوك الصغيرة، التي تحمل فرصًا كبيرة للنمو والاستثمار. وأضاف أن القطاع العقاري أحد القطاعات الواعدة في مصر، رغم أزمة السيولة التي تمر بها الدولة والتي على وشك أن تخرج منها بعد مشروع رأس الحكمة والحديث عن استثمارات في قطاعات مختلفة.

إي إف جي القابضة

• صافي الأصول الأجنبية لبنوك مصر يسجل عجزًا قياسيًا عند 28.96 مليار دولار

تفاقم إجمالي عجز صافي الأصول الأجنبية للبنوك المصرية، شاملةً البنك المركزي، ليسجل مستوى تاريخيًا جديدًا عند 28.96 مليار دولار نهاية يناير 2024، بزيادة 6.5% عن الشهر السابق، وفق بيانات نُشرت على موقع «المركزي». بذلك يكون صافي عجز الأصول الأجنبية لبنوك مصر ارتفع خلال شهر فقط بنحو 1.77 مليار دولار، ما يعكس حجم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي المصري.

وبدأ صافي الأصول الأجنبية في القطاع المصرفي المصري رحلة التراجع في أكتوبر 2021، ثم تحوّل إلى قيمة سالبة، ما يعني أن الالتزامات بالعملات الأجنبية تجاوزت الأصول التي يمتلكها من غير العملة المحلية، وذلك بدايةً من شهر فبراير 2022، بالتزامن مع الحرب الروسية الأوكرانية.

• المركزي المصري يطالب البنوك بتدبير العملات الأجنبية لكافة طلبات الاستيراد

وجه البنك المركزي المصري، البنوك العاملة في البلد العربي الأكبر من حيث تعداد السكان، بتدبير العملات الأجنبية لكافة طلبات الاستيراد، بهدف ضبط سوق الصرف. وسيتخذ المركزي إجراءات صارمة مع العملاء الممتنعين عن تنفيذ طلبات الاستيراد وفق سعر الصرف الجديد، إذ طالب البنوك بـ «حذف طلبات التدبير (العملة الأجنبية) التي امتنع العملاء عن تنفيذها وفق سعر صرف يوم 6 مارس».

• المركزي المصري يوجه البنوك بزيادة سقف بطاقات الائتمان

وجّه البنك المركزي المصري البنوك العاملة في البلاد بزيادة الحدود الشهرية لاستخدام بطاقات الائتمان في المعاملات بالعملة الأجنبية داخل مصر. وتأتي التعليمات للبنوك العاملة في مصر، بعدما أوقف «المركزي» استخدام بطاقات الخصم للعملاء بالخارج، في الربع الأخير من 2023، وخفض حدود استخدام «بطاقات الائتمان» في



المعاملات بالعملة الأجنبية إلى 250 دولارًا شهريًا للعملاء داخل مصر، قبل أن تخفضها بعض البنوك لما يبلغ بين 50 و70 دولارًا شهريًا مطلع عام 2024.

• **المركزي المصري يبيع أكثر من مليار دولار للبنوك لتغطية طلبات استيراد**

باع البنك المركزي المصري يوم 6 مارس أكثر من مليار دولار في سوق ما بين البنوك (إنتربنك) لتغطية طلبات استيراد سلع أساسية منها الأدوية، والأغذية، والأعلاف، المعلقة لدى البنوك. وتعد الإنتربنك، هي سوق مشتركة بين البنوك بفرض توفير العملات المحلية والأجنبية ما بين المصارف العاملة بمصر.

• **محافظ المركزي المصري: أصبح لدينا ما يفيض عن سداد التزاماتنا الدولارية**

قال محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله إن إمكانيات المصرف كانت تكفي فقط لتدبير الدولار للسلع الأساسية والاستراتيجية التي كان أغلبها مدعم في الفترة الماضية، واليوم «بات لدينا ما يكفي لسداد التزاماتنا ويفيض، خاصة مع توحيد سعر الصرف». كما أضاف حسن عبد الله أن قرارات البنك المركزي التي تم اتخاذها اليوم هي مجرد بداية فقط، وتحتاج للتكامل بين السياسة النقدية والاقتصاد الحقيقي، مشيرًا إلى أن البنك المركزي لديه خطة واضحة لكبح التضخم. مؤكدًا أن البنك المركزي «لم ولن يعد يستهدف سعر صرف محدد، بل التضخم».

التقارير الدولية

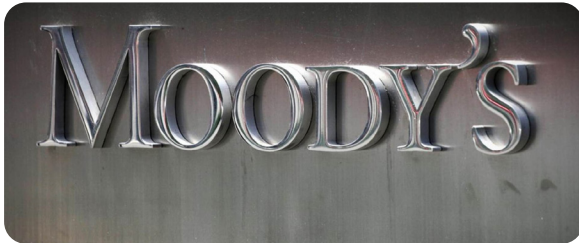


• صندوق النقد يوافق على زيادة برنامج إقراض لمصر إلى 8 مليارات دولار

اتفقت مصر مع صندوق النقد الدولي على زيادة قيمة برنامج التمويل الممنوح للبلاد من 3 مليارات دولار إلى 8 مليارات دولار، كما توصلت لاتفاق مع خبراء الصندوق بشأن المراجعتين الأولى والثانية بموجب اتفاق الصندوق الممدد، بعد الجهود التي اتخذتها القاهرة التي شملت خفض قيمة العملة بشكل كبير ورفع أسعار الفائدة. وقال رئيس الوزراء مصطفى مدبولي إن مصر وقعت اليوم اتفاقية مع صندوق النقد الدولي لرفع قيمة التمويل الممنوح للبلاد من 3 مليارات دولار إلى 8 مليارات دولار.

• «موديز» تعدل آفاق تصنيف مصر الائتماني إلى «إيجابية»

عدّلت وكالة موديز للتصنيف الائتماني نظرتها المستقبلية لتصنيف ديون الحكومة المصرية إلى «إيجابية» من «سلبية»، كما أكدت تصنيف إصدارات البلاد بالعملة الأجنبية والمحلية على المدى الطويل عند «Caa1». وغيّرت «موديز ريتنغز» (Moody's Ratings) نظرتها المستقبلية لمصر إلى إيجابية لتعكس «الدعم الكبير الرسمي والثاني» الذي تم الإعلان عنه، والإجراءات الملحوظة التي اتخذت الأسبوع الماضي والتي «ستدعم إعادة التوازن للاقتصاد الكلي حال استمرارها»، وفق تقرير وكالة التصنيف الائتماني الصادر.



• عودة «مورغان ستانلي» و«سيتي» و«غولدمان» للاستثمار بأدوات الدين المصرية

عادت المؤسسات المالية الأجنبية للشراء في أدوات الدين الحكومية المصرية من جديد يوم 7 مارس، أبرزهم «غولدمان ساكس»، و«سيتي بنك»، و«مورغان ستانلي». وقد باع البنك المركزي المصري نيابة عن وزارة المالية، يوم الخميس 7 مارس،



أذون خزانة لأجل سنة بقيمة 87.8 مليار جنيه (1.78 مليار دولار) في عطاء بمتوسط عائد بلغ 32.303%. ومع استقرار سعر الصرف الأيام القليلة المقبلة، من المتوقع عودة باقي المؤسسات الأجنبية للاستثمار بأدوات الدين الحكومية.

• «التمويل الدولي» يتوقع عملة مصر عند 42.5 جنيهاً للدولار العام المالي المقبل

توقع معهد التمويل الدولي أن ترتفع قيمة العملة المصرية إلى 42.5 جنيهاً للدولار في العام المالي 2024/2025، وهو أقل من السعر الحالي عند 49.57 أمام العملة الخضراء وفق بيانات البنك المركزي المصري. ويبدأ العام المالي بمصر في أول يوليو حتى نهاية يونيو من عام 2025. وقدر المعهد، في تقرير، أن يبلغ متوسط سعر صرف العملة المصرية نحو 33.5 أمام الدولار في العام المالي 2024. وتعد هذه أول تقديرات من مؤسسة دولية حول الاقتصاد المصري بعدما سمح البنك المركزي المصري، يوم 6 مارس، بتخفيض سعر صرف الجنيه لأول مرة منذ أكثر من 14 شهراً، وتزامن ذلك مع قراره برفع أسعار الفائدة 600 نقطة أساس.

مؤشرات قطاعية



• انكماش قطاع الأعمال في مصر يتفاقم بضغط أزمة سعر الصرف والتضخم

تفاقم انكماش نشاط الأعمال بالقطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر خلال فبراير، بضغط من أزمة سعر الصرف المتفاقمة والانخفاض الحاد في مبيعات العملاء، وفق مؤشر مديري المشتريات الصادر عن «إس أند بي غلوبال». وتراجع المؤشر إلى 47.1 في فبراير، من 48.1 في يناير، ما يشير إلى تدهور كبير في وضع القطاع، وتمثل هذه القراءة أدنى مستوى لها في 11 شهراً. كما تزايد عدد الشركات التي سجلت زيادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج، حيث فاقم التراجع الملحوظ في حركة الشحن عبر قناة السويس من نقص العملة الأجنبية.

• مصر تعتزم استيراد مليون طن سكر في 2024 لحل أزمة شح المعروض

تعتزم الحكومة المصرية، استيراد مليون طن سكر أبيض خلال عام 2024، للعمل على حل أزمة شح المعروض في الأسواق المحلية، على أن تبدأ باستيراد 300 ألف طن بشكل عاجل، بحسب بيان لمجلس الوزراء المصري. قال وزير التموين والتجارة الداخلية المصري علي المصيلحي، إن قرار استيراد مليون طن سكر أبيض خلال عام 2024 يعد الأكبر منذ عام 2018. وكانت



مصر تستورد كميات أكبر من مليون طن قبل 7 سنوات بحسب الوزير، الذي أكد أن الجزء الأكبر من كميات السكر سيتم استيرادها عن طريق القطاع الخاص والقطاع الصناعي.

• مصر تتقرب الإفراج عن بضائع بـ 6 مليارات دولار من الموانئ

تبلغ قيمة البضائع المكدسة في الموانئ المصرية نحو 6 مليارات دولار حالياً، بما في ذلك المنتجات البترولية، بحسب رئيس مصلحة الجمارك الشحات غتوري. أقرّ البنك المركزي المصري أمس يوم 6 مارس تعويم سعر صرف الجنيه لأول مرة منذ أكثر من 14 شهراً مقابل الدولار الأميركي، بتركه لآليات العرض والطلب في السوق، عقب الخطوة المفاجئة برفع أسعار الفائدة بنحو 600 نقطة أساس يوم 6 مارس في اجتماع استثنائي.

• الصناعة في مصر بين أوجاع رفع الفائدة وتحرير سعر الصرف



في الوقت الذي استفادت فيه قطاعات عديدة بمصر من تحرير سعر الصرف ورفع الفائدة، وخاصة التي تعتمد مبيعاتها على الصادرات، إلا أنهما زادا من أوجاع القطاع الصناعي الذي واجه آخر عامين أزمة خانقة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج ونقص الدولار وهو ما هدد بإغلاق عدد كبير من المصانع التي

تعمل في القطاعات الاستراتيجية. وأثار قرار البنك المركزي المصري يوم 6 مارس برفع الفائدة على الإيداع والإقراض 600 نقطة أساس

حفيظة المُصنعين ورجال الأعمال، الذين اعتبروه ارتفاعاً «كبيراً وغير متوقع» وسيؤثر على أصحاب الأعمال المقترضين من البنوك، ما سينعكس على أسعار السلع المختلفة.

أسواق المال والاستثمار



• الأموال الساخنة تتأهب لدخول مصر مع عودة جاذبية سنداتها المحلية

سيجد مديرو الاستثمار الذين سحبوا حوالي 20 مليار دولار من مصر في غضون أشهر قبل عامين، الآن أماكن قليلة جاذبة للاستثمار في الأسواق الناشئة. لم يحسم المستثمرون موقفهم بعد إزاء مصر، بعد يوم شهد خفض قيمة عملتها بأكثر من 38% في أعقاب رفع قياسي لأسعار الفائدة بمقدار 600 نقطة أساس. ولكن دعم قرض صندوق النقد الدولي الموسع بقيمة 8 مليارات دولار- والتزام دولة الإمارات العربية المتحدة بأكثر من أربعة أضعاف هذا المبلغ- قد قلب السيناريو لبعض أكبر الأسماء في مجال التمويل مثل «أفيفا إنفستورز» (Aviva Investors) و«فانفارد أسيت سيرفيسز» (Vanguard Asset Services).

• مصر تدرس توسعة جديدة في قناة السويس لتسريع زمن العبور

تجري مصر دراسة جدوى بشأن توسعة قناة السويس في محاولة لتسريع أوقات العبور، وتجنب الاختناقات المروية البحرية المحتملة في الممر المائي الذي يتنقل خلاله 12% من التجارة البحرية العالمية. وصرح أسامة ربيع، رئيس هيئة قناة السويس، إن المشروع يهدف إلى تحويل الحارات ذات المسار الواحد -بطول 50 كيلومتراً في الجزء الشمالي و30 كيلومتراً في الجزء الجنوبي- إلى معابر

مزدوجة المسار. وقبل ما يقرب من عقد، أكملت مصر توسعة أخرى للقناة بقيمة 8 مليارات دولار بهدف تقليل أوقات الانتظار وجذب مزيد من السفن. كما أضاف أن توسعة المجرى الملاحي للقناة وازدواجه بالكامل ستموّل من ميزانية الهيئة، وستكون بالجنيه.

• «كونتكت المالية» المصرية تخطط لدخول السوق السعودية مطلع 2025

تعزم «كونتكت المالية القابضة» المصرية دخول السوق السعودية بداية من عام 2025، بهدف تقديم خدمات التمويل للجالية المصرية البالغ عددها 3 ملايين نسمة، بحسب سعيد زعتر، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة، الذي أشار إلى أن الدراسات جارية حاليًا حول التكلفة، والمواقع التي يتركز فيها المصريون داخل المملكة. وأضاف زعتر أن «كونتكت» ستباشر تقديم الخدمات للمقيمين المصريين في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال النصف الثاني من عام 2024، بحجم تمويلات مستهدف يبلغ 600 مليون جنيه.



• «أزيموت مصر» تخطط لإطلاق أول صندوق استثمار في الفضة

تخطط «أزيموت مصر للاستثمار» لتدشين أول صندوق استثمار في الفضة خلال فترة قريبة، مدعومًا بارتفاع معدل الطلب على المعادن النفيسة، بحسب أحمد أبو السعد، الرئيس التنفيذي للشركة. وأضاف

أبو السعد أن الحجم المبدئي للصندوق الأول من نوعه في مصر قد يتراوح بين 150 و200 مليون جنيه؛ «لتزيد فيما بعد بحسب الإقبال، مثلما حدث في صندوق استثمار الذهب الذي بدأناه بنحو 153 مليون جنيه، إلى أن وصل حجمه لحوالي مليار جنيه حالياً». وجمع صندوق استثمار «غولد -AZ» في مصر نحو 153 مليون جنيه من شريحة الاكتتاب الأولى بوثائقه في يونيو 2023، من خلال استقطابه أكثر من 7 آلاف مستثمر، معظمهم من المواطنين المصريين.

• شركات مقاولات مصرية تتوسع خارجياً وسط تأخر صرف التعويضات

اتجهت كبرى شركات المقاولات المصرية للتوسع في الأسواق الخارجية في ظل استمرار ضبابية تسعير العملة المحلية مقابل الدولار حتى بعد صفقة الإمارات، بجانب عدم توافر مدخلات البناء، وتأخر صرف متأخرات فروق العملة. وتعد السعودية، وأفريقيا أبرز الأسواق الجديدة التي سيلجئون إليها. وتأتي تلك التوسعات بعد إعلان مجلس الوزراء المصري نهاية يناير 2024، موافقته على خفض 15% من الإنفاق الاستثماري بميزانية العام المالي الجاري 2023-2024، مع مراعاة عدد من الاستثناءات، منها الجهات التي تجاوزت نسبة الإلتاحة بها 50%، كما حظر إبرام أية تعاقدات على تلك المشروعات سواء بالأمر المباشر أو المناقصات العامة حتى نهاية السنة المالية 2024/2025.

• أسهم البنوك والبتروكيماويات تقود بورصة مصر لمستوى قياسي

قادت أسهم قطاعي البنوك والبتروكيماويات بورصة مصر لأعلى مستوى على الإطلاق خلال منتصف معاملات يوم 6 مارس، بالتزامن مع رفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة بنحو 600 نقطة

أساس، وسماحه للعملة المحلية بالتراجع لمستوى قياسي بالسوق الرسمية تجاوزت في بعض البنوك 49 جنيهاً للدولار في أول تحريك لسعر الصرف منذ 14 شهراً. وقفز المؤشر المصري الرئيسي 3.5% إلى 31754 نقطة بتداولات تجاوزت 6.3 مليار جنيه وسط مشتريات قوية من قبل المؤسسات المحلية. والقيمة السوقية للأسهم زادت 84 مليار جنيه لتبلغ 2.163 تريليون جنيه بحلول الساعة 12.10 بتوقيت القاهرة، وأوقفت بورصة مصر التداول على أكثر من 27 سهماً لمدة 10 دقائق لارتفاعها بأكثر من 10%.

• أرض الحزب الوطني في مصر تتحول إلى فندق و برج سكني فاخر بحلول 2028

وافقت الحكومة المصرية، على تخصيص مشروع تطوير أرض «الحزب الوطني» المنحل في وسط القاهرة، لشركتي «نايلوس» للخدمات الفندقية والتجارية، و«نايلوس» للخدمات السكنية، لإنشاء برجين فندقي وسكني، بحسب قرار رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي. ويضم البرج الأول وحدات فندقية وإدارية وتجارية بارتفاع 75 طابقاً، أما الثاني فتم تخصيصه لإقامة برج سكني يضم 446 وحدة سكنية فاخرة بارتفاع 50 طابقاً، على أن يتم الانتهاء منهما في عام 2028.

• بدء ترفيق المرحلة الثانية بالعاصمة الإدارية في مصر 2025 بتكلفة 240 مليار جنيه

تبدأ شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية في مصر، بترفيق المرحلة الثانية من المدينة، مطلع العام المقبل بتكلفة تبلغ 240 مليار جنيه (4.8 مليارات دولار)، بحسب خالد عباس رئيس الشركة.

وفي ديسمبر 2023، أكد عباس خلال لقائه مطورين عقاريين، أن الشركة ستنفق 60 مليار جنيه في عام 2024، لتسريع عمليات الإنشاءات وتشديد المرافق وتطوير البنية التحتية.

أخبار السياحة



• «جاز» تستهدف إضافة 2500 غرفة فندقية في مصر بنهاية هذا العام

تعمل مجموعة «جاز» للفنادق على زيادة عدد غرفها الفندقية بنحو 2500 غرفة خلال عام 2024 بمناطق البحر الأحمر والقاهرة، والساحل الشمالي في مصر،



بحسب علاء عاقل، الرئيس التنفيذي للمجموعة. كما أضاف أن تلك الزيادة تمثل 17% ليصل إجمالي الطاقة الفندقية للمجموعة 20 ألف غرفة نهاية 2024، من خلال ضخ استثمارات جديدة تقدر بنحو 6.5 مليار جنيه. وتدير

«ترافكو» نحو 65 فندقًا في مصر، موزعة على كافة المناطق السياحية، خاصة البحر الأحمر والأقصر وأسوان والساحل الشمالي.

• البيانات وإحصاءات المسافرين تظهر انتعاش السياحة في مصر

انتعشت السياحة الوافدة إلى مصر بقوة في عام 2023، إذ استقبلت أرض الفراغة 14.9 مليون زائر دولي خلال عام 2024، وهو رقم قياسي منذ الانتفاضة المؤيدة للديمقراطية عام 2011. بالنسبة لدولة تواجه

مشاكل اقتصادية، رسمت طفرة الزوار مسارًا واعدًا. واجهت تلك الطفرة في أعداد السائحين الوافدين، تهديدًا في 7 أكتوبر، عندما هاجمت حماس إسرائيل وأشعلت حربًا على طول الحدود الشمالية الشرقية لمصر على بعد ما يزيد قليلاً عن 200 ميل من القاهرة. بعد مرور نحو خمسة أشهر، خفضت مصر توقعاتها بشأن السياحة. مع ذلك، فهي لا تزال تسجل نموًا من حيث عدد الوافدين الدوليين.

أخبار التكنولوجيا والاتصالات



• فودافون مصر: انقطاع الاتصالات والإنترنت سببه تحديث الشبكة

تعاني شركة «فودافون مصر»، إحدى شركات تشغيل الهاتف المحمول الرئيسية في البلاد، من عطل فني في شبكتها أدى إلى انقطاع الاتصالات وخدمات الإنترنت عبر الهاتف المحمول، كما تسبب في وابل من الشكاوى على وسائل التواصل الاجتماعي. وقالت الشركة ردًا على استفسارات العملاء يوم 5 مارس على حسابها بموقع التواصل الاجتماعي «إكس» (X):



«نواجه حاليًا بعض الصعوبات في شبكتنا ونعمل على حلها في أقرب وقت ممكن». قالت «فودافون مصر» في رسالة إلى إن بعض مناطق البلاد تواجه صعوبات في تشغيل بعض خدمات الجيل الرابع نتيجة تحديثات لأحد مكونات الشبكة تمت صباح اليوم، وتعمل «فودافون» على استعادة الخدمة في أسرع وقت ممكن، كما تعتذر عن أي صعوبات قد تواجه العملاء.

إقليمياً:



• إسرائيل تبيع أول سندات دولية منذ الحرب على غزة

باعت إسرائيل سندات دولية بقيمة 8 مليارات دولار، في أول صفقة من نوعها بالأسواق العامة منذ اندلاع الحرب مع حماس، وأكبر عملية بيع لسندات دولارية في تاريخها. وبلغت طلبات المستثمرين على السندات المطروحة مجمعة حوالي 34 مليار دولار على الأقل. يأتي هذا الإقبال القوي على الطرح بوقت تطمح فيه إسرائيل إلى دعم اقتصادها ومواصلة الحرب ضد حماس، إذ عانى الاقتصاد الإسرائيلي من الاضطرابات جراء الحرب. وانكمش اقتصاد إسرائيل بوتيرة كبيرة، تُعد واحدة من الأعماق في التاريخ، بعد اندلاع الحرب في غزة، حيث تسبب النزاع في شلل بأداء الشركات، مع انطلاق عمليات إخلاء واستدعاء عسكرية قياسية لجنود الاحتياط، مما قلب النشاط الاقتصادي في البلاد رأساً على عقب.

• حرب السودان تهدد بأكبر أزمة جوع في العالم

تهدد الحرب في السودان الأمن الغذائي لـ 25 مليون شخص في جميع أنحاء السودان وجنوب السودان وتشاد، ما يجعلها أكبر أزمة جوع في جميع أنحاء العالم، وفقاً لسيندي ماكين، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، التي دعت لتأمين الوصول إلى السكان دون عوائق ولمزيد من التمويل لمساعدة المجتمعات. كما قالت منظمة الإغاثة إن حوالي 90% من الأشخاص الذين يواجهون مستويات طارئة من الجوع في السودان عالقون في مناطق يتعذر على برنامج الأغذية العالمي الوصول إليها إلى حد كبير. أدت المعارك لفرار 9 ملايين من منازلهم، ما خلق أكبر أزمة نزوح في العالم.

عالمياً:



• بريق الأسواق الناشئة في أعين المستثمرين يتواصل للشهر الرابع

جذبت الأسواق الناشئة تدفقات بقيمة 22.2 مليار دولار في فبراير 2024، لتواصل جذب الاستثمارات للشهر الرابع على التوالي، وفق معهد التمويل الدولي، موضحاً أن التدفقات إلى الأسهم بلغت 17.2 مليار دولار والسندات 5 مليارات دولار. كما أشار إلى أنه خلال فبراير 2024، سجلت الأسهم الصينية تدفقات داخلية للمرة الأولى، بعد 6 أشهر من عمليات التخارج المتواصلة التي بلغت قيمتها حوالي 24.4 مليار دولار منذ أغسطس 2023.

• البنك الدولي: سد الفجوة بين الجنسين قد يرفع الناتج المحلي العالمي أكثر من 20%



قال البنك الدولي يوم 4 مارس، إن إنهاء القوانين والممارسات التمييزية التي تمنع النساء من العمل أو تدشين أنشطة أعمال يمكن أن يرفع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأكثر من 20%، وهو ما سيضاعف معدل النمو العالمي على مدى السنوات العشر المقبلة. كما أظهر تقرير (المرأة وأنشطة الأعمال والقانون) السنوي العاشر للبنك الدولي أن النساء

في المتوسط لا يتمتعن إلا بنسبة 64% من الحماية القانونية التي يحظى بها الرجال، وليس 77% كما أشارت التقديرات السابقة، ولا توفر أي دولة، ولا حتى الدول الأكثر ثراء، فرصاً متساوية حقيقية.

معلومة مصورة

مسار تحرير سعر صرف الجنيه المصري منذ 2016 حتى 2024



مقالات تحليلية

تحرير سعر الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

في الساعات الأولى من صباح يوم الأربعاء السادس من مارس 2024، تم نشر بيان من قبل لجنة السياسة النقدية خلال اجتماعها العاجل، حيث تضمن قرارًا برفع أسعار الفائدة الأساسية بواقع 600 نقطة أساس كما أعلن البنك المركزي عن السماح بتخفيض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي.

“

دوافع تخفيض قيمة العملة المحلية

قرر البنك المركزي تخفيض قيمة العملة المحلية بناءً على الظروف المتراكمة للاقتصاد، بما في ذلك تدهور حصة النقد الأجنبي، وتوسع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، وارتفاع معدل التضخم، وزيادة الحاجة للعملة الأجنبية لسد التزامات الدولة، وزيادة حركة البضائع في الموانئ. ولكن قبل معالجة التحديات النقدية، أولت الحكومة الأهمية للتحكم في معدلات التضخم. لذا، اعتمدت الدولة سياسات نقدية انكماشية بدءًا من عام 2022، برفع أسعار الفائدة الأساسية للبنك المركزي بشكل استباقي بمقدار 800 نقطة أساس، واستمرت هذه

السياسة خلال عام 2023 بزيادة أخرى بمقدار 300 نقطة أساس. وفي عام 2024، تم رفع أسعار الفائدة بمقدار 800 نقطة أساس بعد أقل من ثلاثة أشهر من بداية العام، وعلى الرغم من استمرار السياسة النقدية الانكماشية منذ عام 2022 إلا أنها لم تكن كافية للسيطرة على معدل التضخم دون التعامل مع أوضاع سوق الصرف الأجنبي. تسبب نقص العرض الكلي في سوق السلع وعدم توفر النقد الأجنبي الكافي للإنتاج والبضائع المستوردة في تدهور الوضع بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الحكومة سياسات مالية توسعية من خلال إطلاق حزم اقتصادية لزيادة الطلب، مما أدى إلى فشل السياسة النقدية والمالية في تحقيق أهدافها.

إضافة إلى ذلك قبل التعامل مع سوق الصرف الأجنبي، حاولت الحكومة تقليص الفجوة بين سعر العملة الأجنبية في السوق الرسمية والسوق الموازية لتخفيف الآثار السلبية لتخفيض قيمة العملة المحلية بشكل عام، ويتطلب التعامل مع التحديات النقدية والاقتصادية الحالية تنفيذ استراتيجية شاملة تجمع بين السياسات النقدية والمالية والاقتصادية ويجب أن تركز هذه الاستراتيجية على تحقيق الاستقرار النقدي والتضخم المنخفض، وتعزيز القدرة التنافسية للبلاد، وتحسين الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز قطاعات الإنتاج المحلية، وتحسين البنية التحتية الاقتصادية.

انعكاسات القرار على الاقتصاد المصري

تتمثل أهم مصادر عرض العملة الأجنبية في: الصادرات، والإيرادات السياحية، ودخل قناة السويس، وتحويلات العاملين بالخارج،

وتدفقات الاستثمار الأجنبي والقروض الأجنبية. أما الطلب على العملة الأجنبية فيتمثل بشكل أساسي في: الواردات، وسداد القروض الأجنبية، وتحويلات الأرباح على الاستثمارات الأجنبية.

تتبنى الدولة سياسة سعر الصرف المرنة في نوفمبر 2016 وجاء ذلك بعد استنزاف حيلة الاحتياطي من النقد الأجنبي خلال الفترة السابقة؛ حيث انخفض الاحتياطي الأجنبي من 36 مليار دولار قبل يناير 2011 إلى 16.5 مليار دولار في يناير 2016 وهناك علاقة مباشرة بين سعر الصرف ومعدل التضخم، وهذا التأثير يتفاوت وفقاً لدرجة تعرض ذلك المنتج للعملات الأجنبية؛ حيث السلع المستوردة تامة الصنع تتأثر بنسبة 100% بمعدل التضخم في البلاد ويترتب على هذا قرار تحرير سعر الصرف موجة غلاء من الممكن أن تصيب كل السلع والمنتجات وتساهم في زيادة معدلات التضخم، وزيادة الواردات وانخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية وزيادة الأسعار لم يعد مقصوراً على السلع المستوردة، فمعظم السلع المحلية يدخل في إنتاجها مكون أجنبي بما في ذلك الحاصلات الزراعية كالتقاوي والأسمدة وأعلاف المواشي والدواجن.

ولكن تتخذ الدولة إجراءات من الممكن أن تساهم في تقليل أثر زيادة الأسعار على المواطنين لذا شملت قرارات الحماية الاجتماعية إقرار 15% زيادة في معاشات "تكافل وكرامة" بتكلفة 5,5 مليار جنيه، على أن يتم تخصيص 41 مليار جنيه لمعاشات "تكافل وكرامة" في العام المالي 2024/2025 بالإضافة إلى رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 50%، ليصل إلى 6 آلاف جنيه شهرياً، وزيادة أجور العاملين بالدولة والهيئات الاقتصادية؛ بحد أدنى يتراوح بين 1000 إلى 1200 جنيه شهرياً بحسب الدرجة

الوظيفية. وإعطاء مزيد من الاهتمام لقطاعي الصحة والتعليم؛ حيث تم تخصيص 15 مليار جنيه زيادات إضافية للأطباء والتمريض والمعلمين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات. كما تم تخصيص 6 مليارات جنيه لتعيين 120 ألفاً من أعضاء المهن الطبية والمعلمين والعاملين بالجهات الإدارية الأخرى. بالإضافة إلى زيادة قيم المعاشات ضمن الحزمة العاجلة للحماية الاجتماعية، والتي تتضمن إقرار 15% زيادة في المعاشات لـ 13 مليون مواطن، بتكلفة إجمالية 74 مليار جنيه، لتصبح الزيادة خلال عام 55% من قيمة المعاش. رفع حد الإعفاء الضريبي لكافة العاملين بالدولة بالحكومة والقطاعين العام والخاص بنسبة 33%، من 45 ألف جنيه إلى 60 ألف جنيه، بتكلفة إجمالية سنوية 5 مليارات جنيه. وعليه تراجع المعدل السنوي للتضخم الأساسي لشهر يناير 2024 حيث سجل 31.2% مقارنة بمعدل بلغ 35.2% في ديسمبر 2023 ومن المتوقع زيادة معدلات التضخم بعد قرار تحرير سعر الصرف وزيادة أسعار السع الأساسية.

ومن المرجح أن ينعكس قرار تحرير سعر صرف الجنيه المصري لآليات العرض والطلب إيجابياً على الاقتصاد المصري نظراً لعودة تحويلات العاملين بالخارج للقطاع المصرفي بدلاً من تحويلها في السوق السوداء، حيث جذب سعر الصرف المرتفع في السوق الموازية العديد من التحويلات الخارجية نظراً لارتفاعه في الأسواق الرسمية.

ومن شأن ارتفاع تحويلات العاملين في الخارج أن تساعد في زيادة وتعزيز وضع الاحتياطي النقدي المصري الذي وصل إلى 35.310 مليار دولار في نهاية شهر فبراير الماضي مقارنة بنحو 35.250 مليار دولار في نهاية شهر يناير 2024 بارتفاع قدره 60 مليون دولار، وهو ما سيعزز الثقة في الاقتصاد المصري من جديد.

والجدير بالذكر أن هذا السيناريو قد تحقق عقب قرار التعويم الذي اتخذته البنك المركزي المصري في نوفمبر 2016، حيث سجلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج قفزة كبيرة خلال العام المالي 2016 / 2017 وبلغت قيمتها نحو 21.8 مليار دولار بنسبة نمو بلغت نحو 27.7%. ثم واصلت الارتفاع خلال العام المالي 2017 / 2018 لتسجل نحو 26.4 مليار دولار بنسبة نمو بلغت نحو 21%.

ومن الجدير بالذكر أن بنود الموازنة العامة للدولة تتأثر بقرار التعويم، نظرًا لارتفاع قيمة الفوائد المستحقة على الديون، بسبب ارتفاع تكلفة الاقتراض لوزارة المالية وبسبب تأثيرات تغير سعر الصرف على قيمة الفوائد المسددة عن القروض بالعملة الأجنبية. ويحتل بند الفائدة المركز الأول في قائمة مصروفات الموازنة العامة للدولة حيث كانت مخصصاتها قد وصلت إلى نحو 1.120 تريليون جنيه من إجمالي المصروفات في موازنة 2023/2024، إلا أن وزارة المالية قد رفعت تقديراتها لقيمة الفوائد على الديون، في العاشر من فبراير 2024، بنحو 200 مليار جنيه أو بنسبة 17.9% خلال العام المالي الجاري، مقارنة بما كانت عليه في البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة.

كما رفعت وزارة المالية تقديرات لنسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 92.2% بنهاية يونيو المقبل مقابل 91.3%. ولهذا، ومع رفع سعر الفائدة وتحرير قيمة الجنيه المصري من الممكن أن تزيد قيمة الفوائد المستحقة على الديون، بما يعني زيادة المصروفات واتساع عجز الموازنة العامة للدولة، كما أدى تحرير سعر صرف الجنيه المصري إلى ارتفاع أسعار الذهب بشكل مباشر، حيث ارتبط سعر الذهب بسعر الدولار في السوق العالمي. ففي خلال اليومين الماضيين ارتفعت أسعار الذهب

عالمياً لمستوى تاريخي، إذ استقر الذهب عند نحو 2141.79 دولاراً للأوقية بنسبة ارتفاع تخطت 2%. بالتالي عند خفض قيمة الجنيه ترتفع أسعار الذهب محلياً، وهذا ما حدث بالفعل إذ صعدت أسعار الذهب في السوق المصرية بعد قرار تحرير سعر الصرف مباشرة، بنحو 300 جنيه للجرام، عيار 21، وهو الأكثر طلباً في البلاد، ليتجاوز 2900 جنيه للجرام. في حين سجل الذهب عيار 24 مستوى 3314 جنيه للجرام، واقترب عيار 18 من مستوى 2500 جنيه للجرام.

في الختام، يُعد قرار تحرير سعر الصرف قراراً هاماً يحمل في طياته فوائد على الاقتصاد المصري. فمع انخفاض أسعار السلع المستوردة، وزيادة الصادرات، وتحويلات المغتربين، وجذب الاستثمارات الأجنبية، يُمكننا توقع تحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وخفض معدلات البطالة، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

مقالات تحليلية

ما بين رفع الفائدة والإفراج الجمركي: كيف واجهت الدولة الموجة التضخمية قبل رمضان؟

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

يجتاح العالم منذ انتشار جائحة كورونا حالة من عدم التوازن في جانبي العرض والطلب ناتجة عن تراجع إمدادات العديد من السلع بفعل حالات الإغلاق والإجراءات الاحترازية التي شهدتها العالم، بالتزامن مع زيادة الإقبال عليها عقب إعادة افتتاح الاقتصاد العالمي وانتشار عمليات التلقيح على نطاق واسع.

ولهذا شهدت غالبية الدول حول العالم ارتفاعاً غير مسبوق في معدلات التضخم، ولا سيما أسعار المواد الغذائية والطاقة. وما فاقم الأمر سوءاً الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022 وما تلاه من عقوبات متصاعدة من الأطراف الدولية المنخرطة في الحرب.

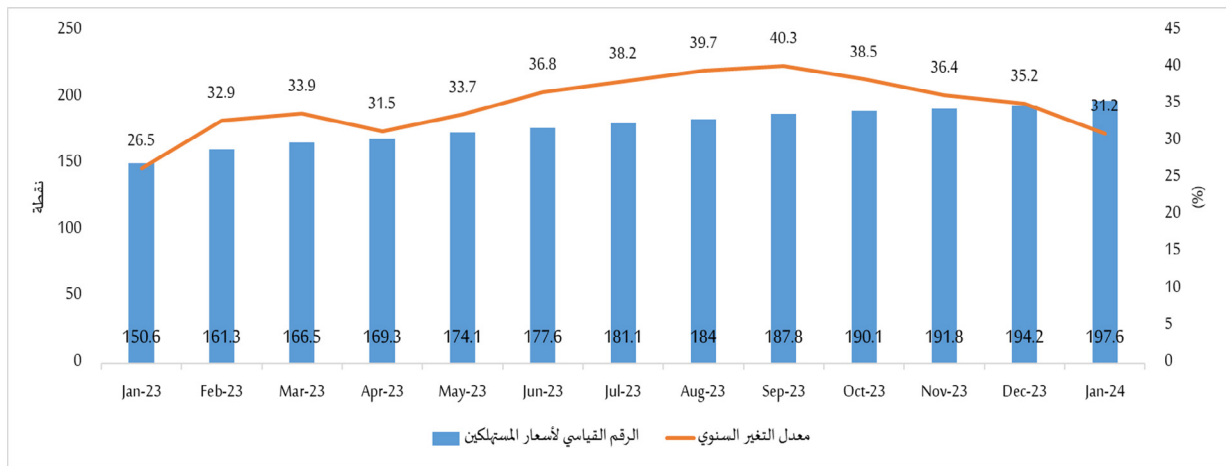
“

تطور معدل التضخم

في ضوء ما سبق، كان لا بد لمصر أن تتأثر نظراً لكونها مستورداً صافياً للنفط وأكبر مستورد للقمح، حيث شهدت البلاد انخفاضاً في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار يصاحبه ارتفاع في معدلات التضخم انطلاقاً من مبدأ «التضخم المستورد»، ولهذا سجل معدل التضخم

مستويات قياسية. وعلى الرغم من تباطؤ معدلات التضخم السنوية مؤخرًا، إلا أنه من المتوقع أن تتخطى المعدل المستهدف والمعلن من قبل البنك المركزي المصري البالغ 7% (± 2 نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2024. ويمكن استعراض تطور معدلات التضخم منذ يناير 2023 وحتى يناير 2024 على النحو الآتي:

الشكل ٦- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين



المصدر- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين.

يتبين من الرسم أعلاه أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بلغ 197.6 نقطة في يناير 2024 وذلك مقارنة مع 150.6 نقطة في يناير 2023، كما يوضح الرسم ارتفاع المؤشر شهريًا بشكل متتالي على مدار عام 2023 وحتى بداية عام 2024. جاء ذلك على الرغم من تباطؤ معدل التضخم السنوي إلى 31.2% مقارنة بنحو 35.2% في شهر ديسمبر 2023، وربما يرجع هذا التباطؤ إلى مقارنة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بمستوى مرتفع مسجل العام الماضي.

تحركات حكومية

وفي ظل ارتفاع معدل التضخم، عكفت الدولة المصرية بكافة مؤسساتها لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة ارتفاع الأسعار، كما يتبين على النحو الآتي:

- **رفع سعر الفائدة:** يُنظر لأدوات التشديد النقدي كأحد الوسائل الفعالة لمواجهة التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار، وعلى هذا الأساس، قرر البنك المركزي المصري في اجتماعه الاستثنائي الأربعاء الموافق 6 مارس 2024 رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 600 نقطة أساس ليصل إلى 27.25%، 28.25% و27.75%، على الترتيب. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع 600 نقطة أساس ليصل إلى 27.75%.

وتعتبر هذه الزيادة الثانية على التوالي للفائدة خلال عام 2024، والزيادة الرابعة منذ عام 2023، حيث اتخذ قرارات برفع سعر الفائدة ثلاث مرات مقابل الإبقاء عليها ست مرات منذ بداية عام 2023 وحتى فبراير 2024، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

قرار الفائدة	موعد الاجتماع	
تثبيت	فبراير 2023	1
رفع	مارس 2023	2
تثبيت	مايو 203	3
تثبيت	يونيو 2023	4
رفع	أغسطس 2023	5
تثبيت	سبتمبر 2023	6
تثبيت	نوفمبر 2023	7
تثبيت	ديسمبر 2023	8
رفع	فبراير 2024	9

• **الإفراج عن السلع بالموانئ:** وجه رئيس مجلس الوزراء المصري «مطفى مدبولي»، 4 مارس 2024، بسرعة الإفراج عن البضائع المختلفة في الموانئ المصرية، خاصة السلع الغذائية، والأدوية، والأعلاف، ومستلزمات الإنتاج، وهو ما سيُسهم في توازن الأسعار وانخفاضها.

ويصل حجم السلع المتراكمة بالموانئ إلى 6.2 مليار دولار تشمل سلع بترولية وغير بترولية، وتنقسم السلع إلى 1.8 مليار دولار مستلزمات إنتاج، و2.8 مليار دولار مواد بترولية، و170 مليون دولار سلع غذائية جاهزة للاستهلاك، ونحو 885 مليون دولار سلع غذائية للتصنيع، والمتبقي سلع استهلاكية وغيرها. وأكدت مصلحة الجمارك المصرية إلى أنه جارٍ التنسيق مع البنك المركزي وباقي الجهات بهدف سرعة الإفراج عن البضائع المتراكمة تنفيذًا للتوجيهات الرئاسية.

• **العمل على زيادة الموارد الدولارية:** شهدت الأسواق المصرية خلال شهرين فبرابر ومارس 2024 تدفقًا ملموسًا من الموارد الدولارية عقب الاتفاق على مشروع رأس الحكمة في صفقة تبلغ قيمتها 35 مليار دولار، وعقب موافقة صندوق النقد الدولي على زيادة قيمة قرض مصر إلى 8 مليارات دولار من ثلاثة مليارات دولار، كان قد تم الاتفاق عليها في ديسمبر 2022، بما سيسمح للحكومة المصرية بالتقدم للحصول على قرض إضافي بقيمة 1.2 مليار دولار من صندوق الاستدامة البيئية التابع لصندوق النقد الدولي، ليصبح المجموع الكلي نحو 9.2 مليارات دولار.

• **قرارات صارمة:** أصدر رئيس مجلس الوزراء «مطفى مدبولي» قرارًا في ديسمبر 2023 ينص على اعتبار 7 سلع وهي: زيت الخليل، وال فول، والأرز، وال لبن، والسكر، والمكرونه، والجب ن الأبيض، من

المنتجات الاستراتيجية في تطبيق حكم المادة (8) من قانون حماية المستهلك الصادر برقم 181 لسنة 2018، التي تحظر حبس تلك السلع والمنتجات عن التداول سواء من خلال إخفائها، أو عدم طرحها للبيع، أو الامتناع عن بيعها أو بأي صورة أخرى، وذلك لمدة ستة أشهر تبدأ من تاريخ العمل بهذا القرار، أو لحين اشعار آخر أيهما أقرب.

- **مبادرة خفض الأسعار:** أطلق مجلس الوزراء أكتوبر 2023 مبادرة خفض الأسعار حيث تم التوافق على خفض أسعار 7 سلع أساسية من 15 لـ 25%؛ تشمل قائمة السلع: «السكر – الزيت- العدس- الفول- الألبان – الجبن- المكرونة»، بالإضافة إلى الدواجن والبيض حققت المبادرة بعض النجاحات في تحقيق الأهداف التي وضعتها فهي فرصة للتخفيف من العبء المالي على المواطنين ودعم الاقتصاد الوطني. على الرغم من التحديات التي تواجه المبادرة، فإنها تظل خطوة إيجابية نحو تحسين الوضع الاقتصادي في مصر.
- **دعم السلع التموينية:** رفعت الدولة من دعم السلع التموينية في المخصصات الموجهة للدعم في الموازنة الجديدة 2023/ 2024 إلى 451.7 مليار جنيه مقارنة مع 331.2 مليار جنيه في الموازنة الحالية 2022/ 2023 بزيادة بلغت نسبتها نحو 36%، وقد حظيت 5 هيئات اقتصادية بالزيادة الحاصلة في الدعم بالموازنة الجديدة.
- **إنشاء أول بورصة سلعية:** تم إنشاء البورصة السلعية في مصر في عام 2020 بهدف تنظيم وضبط الأسواق، وتوفير قدر من الحماية لصفار المزارعين والمنتجين عن طريق جمع إنتاجهم وتصنيفه وإتاحتها على كافة المتعاملين على منصة البورصة في شكل سوق منظم على النحو الذي يساهم في زيادة القدرة التنافسية لصفار المزارعين والمنتجين.

وبدأت بورصة السلع عملها بشكل رسمي في نوفمبر 2022 ويوجد بها تسعة سلع متداولة هي: القمح، والذرة الصفراء، والذرة، والسكر، وفول الصويا، والنخالة، والملح، وسبائك الذهب والفضة، كما يتداول عبرها 500 شركة مصرية. وحققت «البورصة السلعية - مصر» منذ تأسيسها حتى الآن طرح حوالي 105 ملايين طن من خلال 9 منتجات بقيمة 19 مليار جنيه، فيما تستهدف طرح 3 سلع جديدة خلال 2024.

ختامًا، في ظل الأزمات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية، تعتبر هذه القرارات متوافقة مع سياسة الدولة التي تهدف إلى تخفيف الأعباء عن المواطنين المصريين، إلا أنها لن تعتبر كافية إلا في حالة تشديد الرقابة على الأسواق ومنع التجار من رفع الأسعار لمستويات غير مبررة، خاصة في ظل تحرير سعر الصرف والقضاء على السوق الموازية، التي كانت أحد العوامل المساهمة في ارتفاع المستوى العام للأسعار.



ECSS

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

